

النظام النحوي في مستوى النص

أ. عبد الجليل مرتاض

(ج. تلمسان)



إشكالية الموضوع

إنَّ الإشكالية على تناول موضوع مثل موضوع "النظام النحوي في مستوى النص" جراءة لا تخلو من مغامرة غير مأمونة العواقب والنتائج، بسبب التألف والتنافر اللذين يسودان فيما نتصور، موضوعاً مثل هذا، ولو كان موضوعنا هذا يدخل في إطار ما يسمّى تداخل الاختصاصات، لكان الأمر علينا أهون، ولكنه موضوع يتسم بالتداخل الذاتي، وليس له من سبيل ملموس حتى يُدرك منه وجه بالقياس إلى وجه آخر، وهو في الوقت نفسه، لا تُدرك معالمة إلا بالإحالة على عناصره اللسانية التي تكونه، ومع ذلك، فإننا سنحاول أن نقتصر بوجه أخص على النظام النحوي في مستوى النص، مع مراعاة التقاطعات التي تفرض نفسها فرضاً عفويّاً وهي تقاطعات داخلية، ما من شك، في أنها ستعمل على تقريب ماهو بعيد، ونبذ ماهو سطحي، ولكننا مع ذلك، لن نسمح لفضولنا للدخول في تأويلات شائكة قد تقودنا إلى متاهات ذهنية أو ميتافيزيقية، في الوقت الذي نتبنّى فيه بقوة الطرح القائل بأن اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة.

غير أننا لا ننخدع بالأمانى المستوحاة طلاوتها مما هو تنظيري، لأننا كثيراً ما نصطدم بأن الواقع اللساني الممارس أمر مختلف جزئياً أو كلياً عما نستقيه من نظريات لسانية هنا وهناك، بل تعدّ هذه النظريات اللسانية حديثاً وحتى قديماً لا يدلّ إلا على شيء واحد يُفسّر بأن كل ما قدّمته لنا اللسانيات مجسّدة في فطاحلها وعلماؤها قدمائهم ومحدثيهم، لم يقنع ^[١] الانشغالات اللغوية الإنسانية ^[٢] وهبتها حتى كأنما حكم على اللسانيات أنها ستظل ما بقيت دون كفاءة اللغة التي تتخذها موضوعاً لدراستها، ونحن لا نستغرب من هذه المفارقة أيما استغراب، طالما أن لغتنا آلت إلى نظام ثابت، ليس بوسع جيل أو أجيال أو علوم أن تغير فيها جملة واحدة.

ومما ارتأيناه أن تناول النظام النحوي في مستوى النص ينحرف بنا إلى مسألة عناصر نراها تتناسب مع ذات الموضوع، إنه:

(1)- النص والمدونة.

(2)- النظام اللساني.

(3)- النظام النحوي في مستوى النص.

النص : هذا الحاضر الغائب

إن المشكل الأول الذي يرجع إلى مسألة قد تبدو لأوّل وهلة في غاية البساطة: هل يوجد نص؟ وبعبارة أخرى، هل من الممكن أو غير الممكن أن نوقّق قليلاً أو كثيراً في بيان أن الأدلة اللسانية التي تسمح بوجود نص أو نصوص أدلة كافية أو مؤكّدة، وبكيفية متلاحمة لتحديد تتابعات يفترض فيها سلفاً أنها

خطوط أو تهجيات أفقية، ذات قابلية للتعبير بالكلام، وهي ما نطلق عليها عادة "نصًا"؟

وبخصوص وجود نص من عدمه، نقف على غير قليل من الإدراكات الذهنية، وبضع أفكار، ربما هي أقرب إلى التصادم منها إلى التوافق، من المنظرين اللسانيين من يؤسس مفهوم النص على الحدس والتخمين، ذاهبًا إلى النص جوهرياً ذلك "الأدبي" الذي يُفسَّر به وجودُ خطاباتٍ مشارٍ إليها، وبكل بساطة، على أنها بنيات مغلقة، وهي ما تسمى نصًّا أو نصوصًا، وهذا الاتجاه يقرّ إيجابياً على التساؤل المطروح أعلاه، ولكن الإقرار لدى أصحاب هذا الاتجاه بوجود نص من الناحية الأدبية، يثير في المقابل لديهم مشكل تعليل أسبقية أو أفضلية النص من الناحية اللسانية، أو من نواحي أخرى تعرّف النص أو النصوص بمفاهيم مغايرة تمامًا، أضف إلى ذلك أن طرح سؤال حول وجود النص من عدمه، معناه الانطلاق من بحث البنيات الداخلية لهذه النصوص الحقيقية أو المزعومة، وبناء على تعددية مستويات التحليل الممكنة، وهو عمل جسيم⁽¹⁾، فضلاً عن آخر صحيحة اللسانيات البنيوية التي لم تستطع أن تُجزم على أي مستوى من مستويات تحليل النصوص^[1] أولى من الآخر، لأنه من باب الظن الذي يغلب على اليقين القول بأن المستوى الصوتي^[2] أولى من المستوى الدلالي أو النحوي، والعكس لا يُرد ولا يُدحض، إذ تنظر اللسانيات البنيوية إلى النص "على أنه ذلك الجنس الذي يمكن أن يحلّ فيه كل مستوى منعزل عن الآخر،... ولكن اللسانيين يختلفون في أيها أولى أو أهم من الآخر، فقريماس يفضل المستوى الدلالي أو المحتوى، ومنهم من يلتفت أكثر إلى دراسة العلاقات الكامنة بين هذه

المستويات المختلفة، ومع ذلك، فإن التحليل البنيوي ينزِع إلى تقديم النص كفضاء وكسياق خطي ومدة زمنية معينة⁽²⁾.

وإذا كان أقصى حد معرفي للسانيات لا يتجاوز جملتها، بل قد يتوقف عند الكلمة أو السانتغم لدى بعض اللسانيين، فإن "تودوروف وجماعة معه يرون أن مفهوم النص لا يتموضع على نفس المستوى الذي تتموضع عليه الجملة وما دونها، وفي هذا المعنى، فإن النص يجب أن يكون متميزاً عن فقرة أو وحدة تصنيفية من عدة جمل"⁽³⁾، ومقابل ذلك، فإن النص لدى هؤلاء يمكن أن يتوافق مع جملة مثلها يمكن أن يتطابق مع كتاب بكامله، فهو "يعرّف نفسه باستقلاليته وإغلاقه، إنه يكون نظاماً لا يتماثل مع النظام اللساني، بل بعلاقته مع نفسه، علاقة هي في الوقت نفسه متماسة الأفكار ومتشابهة، وبتعبير هلمسليفي، فإن النص نظام تضميني، لأنه ثانوي بالنسبة إلى نظام آخر هو نظام المعنى (الدلالة)"⁽⁴⁾.

غير أن ثمة اتجاهًا ثانيًا، كأنه لا يقتنع بكل ما أشير إليه من آراء وأفكار لسانية نيرة من الصعب ردّها ردّاً سلبياً على أصحابها، لأن أصحاب هذا الاتجاه بودّهم لو يبدّلون النص بالإجراء الكلاسيكي المطبّق على الجملة، وأما الصعوبة التي تمثلت لهم في الوصول إلى هذا المبتغى تعريفاً لهذا الجنس من النص، فإنهم يرون أن الجمل الأكثر نجاعة هو ما يقوم على التسليم بوجوده، وقبوله كأشياء أولية غير معرّفة، ذاهبين بهذا التخمين البعيد الإدراك إلى أن هذا الحلّ سوف يتيح لاحقاً الفحص المتقدم لبنية النص الداخلية، لكنه يفترض صيغة أو بنية نموذجية هي في غاية التجريد مقارنة بالواقع المقالي القابل للمعينة والملاحظة⁽⁵⁾، ولكن هذا الاتجاه بهذا المفهوم القائم على الفرض تارة، والتجريد

مرة، والتسليم طورًا اتجاه لا يخلو من مجازفة بأننا لا نصف إلا حوادث مفتعلة لخطابات تقريبية جدًا لن تكون إطلاقًا أقل تجريدًا من جمل.

وهناك اتجاه ثالث يتزعمه لسانيون آخرون، يتهجون نهج اللساني الفرنسي إميل بنفنيست، إذ من خلاله يذهبون إلى أنه لا توجد وحدات خطاب ذات سعة أو مدى أعلى من الجملة، وأن النص ليس إلا خطابًا مكوّنًا من سلسلة جمل، لكن من طرف إلى طرف، ويرون من غير الفائدة أن يُبحث عن وحدات نصوص ممثلة في بنيات مغلقة، وهذا الوضع يقوم على وجوب إدراك خطي للخطاب الذي لا يتألف إلا من جمل مُقام بعضها إثر بعض⁽⁶⁾.

وبناء على أن لسانيا لا يمكن أن يختلف مع الآخر، بأن النص لا يمكن أن يكون معنى أو مجموعة من المعاني، فإن بعض الدراسات المستوحاة من أفكار جوليا كريستيفا J. KRISTEVA، لا تتردد في تساؤلها: لماذا لا نبذل البنية السطحية والبنية العميقة إلى تصورين يكونان أكثر جدارة لنضع أيدينا على إنتاج النص وتحليله في بنية النص العميقة Géno-texte، وبنيته السطحية-Phéno-texte، فبنية النص العميقة Géno-texte، هي موقع الدلالة Lieu de la signifiante، والمتمثل في إحداث أو توليد غير نهائي للسانتكس والدلالة بخصوص ما سيقدم بصفة بنية النص السطحية Phéno-texte مثل كتابة طه حسين مثلاً، في حين أن بنية النص السطحية هي موقع أو محل العرض لبنية النص العميقة التي تدعو محلل الرموز الملتقطة إلى إعادة إنشاء الدلالة، والتصورات المعبرة عن تفكيرات شمولية لمفهوم النص⁽⁷⁾.

ويرى التحليل السابق أن ممارسة لغة مثل عمليات بنى النص العميقة ينبغي أن تكون أوراقها مكشوفة على مستوى بنى النص السطحية، هذه الأخيرة

تحاول أن تعرض الأولى داعية القارئ إلى إعادة بناء المعنى، ولعل محاولة بعض المنظرين لربط هذه الممارسة بالبنيتين المشار إليهما هنا، ترجع أهماً إلى جعل النص خاضعاً إلى قوانين اللسان الطبيعي منظوراً إليه على أنه بذاته يكون لغة جديدة، ويعمل على خلق أشياء وإقامة علاقات فيها بينها.

المدونة؟

وبشأن المدونة تأتي بعض المصادر اللسانية إلا أن تعرفها بأنها مجموعة الأقوال المكتوبة أو المسجلة التي تتخذ بغية وصف لساني للمفوضات مخطوطة كانت أم منطوقة، والأولى أنسب للتحليل من الثانية، لأنه من الاستحالة بمكان أن تظفر بجمع كل الأقوال والخطابات والتراكيب اللسانية المتواصل بها في فترة مسلم بها، أو التفكير لأن نحل محلها بصنع أقوالها، إلا إذا زعمنا أننا نفبرك مدونة مزيفة أو انفعالية لا تمت بصلة إلى المدونة الأصل، ولذا يشدد اللسانيون المحدثون على اعتبار المدونة مجموعة من الملفوظات المنتهية اتقاء ما قد يتبادر إلى متلق فضولي بتغيير جزء أو جانب من معطياتها⁽⁸⁾.

وإذا كان الالتباس لا يبرح سيد الموقف بين المدونة والنص، وهذا موضوع آخر، فإن إحدى المقاربات البنيوية تعتبر النص عبارة عن مدونة مؤلفة "من ملفوظات متتابعة خاضعة للتحليل، على أن تكون مغلقة ومنها، وهذه الرؤية تُعدُّ أحد المبادئ الأساس للبنوية التي تقيم تحليلها على تصور نهائي للمدونة حتى تنبصر النص وتمنعه ملياً كبنية، وفوائد هذه المقاربة إزاء النص الأدبي أنها تتفادى كل إحالة مرجعية خارج النص من أجل التركيز على النص ذاته"⁽⁹⁾.

النص في مجال اللسانيات والخطاب

وبعبارة واحدة، فإن النص مجموعة منتهية من الملفوظات المكتوبة التي تكون خطاباً متساوياً ونوعياً مناظراً لمثابرة تتناسب مع مقام إنتاجه من حيث الشخص، والموقع، والزمان، والجنس المنتج،... ومن المهم هنا أن نميز النص في مجال اللسانيات التي تعتبره مجموعة منتهية أو غير منتهية من الأقوال المكتوبة أو المنطوقة، وهو هنا يعادل المدونة والخطاب أو المعنى، وبين مجال التحليل البنيوي الذي يعتبر النص كمدونة (سلسلة من الملفوظات الخاضعة للتحليل مغلقة، أي لا نستطيع أن نضيف إليها شيئاً، وهذا الطرح أحد المبادئ الأساسية التي تؤسس تحليلها على التصور المغلق للمدونة لأجل أن تتفرّس النص كبنية⁽¹⁰⁾.

وليس من مصلحة هذه الكلمة المختصرة هنا أن نواكب النظريات والتعاريف التي لامست النص أو المدونة من الناحية اللسانية أو النقدية أو الفنية أو الجمالية،... ولكن هذا لا يضير كلمتنا إذا حصرناها في إطار النص القصصي أو الروائي.

إن الرواية Le Roman أو القصة Le récit يُعنى بها عادة خطاب منقول لزمانية ماضية أو متخيلة كما هي بالقياس إلى وقت التلفظ، والتعارض بين الخطاب بوصفه تلفظاً مباشراً أو القصص بوصفه ملفوظاً منقولاً يتمظهر في كل لغة بمستويات أو عناصر لغوية تعبر عن الماضي، ولذلك يرى بعض الدارسين أن الرواية هو العمل اللغوي الذي يجري في الزمن "لا يمكن عند الاقتضاء أن نتصور رواية كانت تعالج كل دليل فضائي، إننا لا نتصور شيئاً كان ينبو من كل ترتيب زمني، لأن الرواية تمثل سلسلة من الأحداث المستطردة ENCHAINÉES منذ البداية إلى النهاية، والدراسة للتنظيم السردى أثبتت لنا

الروابط التي توجد في كتابة خطية متتالية بين الترتيبات المنطقية والترتيبات الزمنية⁽¹¹⁾.

وإذا كان الأدب مجموعة من النصوص المستقبلية كأدبية في تزامنية سوسيو ثقافية مسلّم بها، فإنه مما يلاحظ أن هذا التعريف يراعي مشاكل التحديد لتصور الأدبية المفهومة كنوعية لقالب نصوص، ومن جهة أخرى، فإن تدخل التزامنية السوسيو ثقافية يقضي على المشاكل التي كانت تطرحها التغيرات الملحوظة من فترة إلى أخرى في الأحكام المعلنة حول أدبية النصوص⁽¹²⁾.

وتمت من توصل إلى القول بأن النص مجموعة مؤلفة بوساطة الخطاب والحكي والعلاقات التي تتمركز بينهما، ويقود هذا القول إلى تعريف الخطاب بأنه ترابط أو تسلسل أجوف لوحداث صرّف لسانياً انطلاقاً من الفونيم إلى الجملة، وهذه الوحدات هي التي تفصح عن ماهية النص، وهذا المفهوم للخطاب يشير إلى أنّ مادة نظام العلامات أو الممارسات الدالة التي تكوّن النص ليست إلا الخطاب للغة طبيعية، وبالمثل فإن مادة النص الرسمي PICTURAL، مجموعة من الخطوط والأشكال والألوان.

النظام اللساني في مستوى النص

منذ عقود، أصبح يسود اللسانيات بعامة، وعالم النص بخاصة، اتجاه مؤكد بوضوح داخل التأويل الاستمولوجي أو المتعلق بمبحث المعرفة والعلوم، ومنها بحثه لما يسمّى بالبنوية، أن اللسانيات البنوية طورت تقنيات وصفية مثمرة للغاية في مباحث فونولوجية ومورفونولوجية (علم أصوات البنى)،

ومورفولوجية، لكنها بدت أقل نشاطاً بخصوص المقاربة المنهجية، وأكثر ميلاً إلى التطبيق في مستويات وصفية للسانتكس.

وأما ما يتعلق بما فوق السانتكس ولسانيات النص، فإن هاتين المادتين ظلتا لا تُدرسان إلا كعلاقات جزئية، وفي جميع الحالات، فإنهما لم يُعن بهما عناية مباشرة، وبقي النص أقل تبعية للنظام اللساني، ما دام التحليل للنص كان يجب أن يعود إلى طائفة لسانيات الكلام، ويشار بهذا إلى أشكال الاستعمال للغة، ليس فقط من عصر إلى عصر، أو من متكلم إلى آخر، بل حتى على مستوى متكلم واحد، لأن الكلام لا يلتزم بالنظام اللساني نظرياً، بل بممارسته عملياً، بل الأغراض والمواقف والملابس والظروف هي التي تحدد لسانيات الكلام، وطرائق الخطاب، وإحدى مهمات لسانيات النص أن تدرس ظواهر الكلام، لكن ليس هناك هوة بين النظام اللساني ولسانيات النص، بل التحليل النصي في إطار البحث البنوي ينتمي أيضاً وفي الطليعة إلى اللسانيات بوصفها علماً للنظام.

وفعلاً، هذا الانزلاق المتصور كحاجز بين اللسانيات كعلم، ونظامها كضوابط، قوم المكانة التي ترجع إلى اللسانيات من بين العلوم السيميولوجية "بالإضافة إلى ذلك، تأويل اللسانيات البنوية كعلم نظامي له أصبح له دوي لا مفر منه على التصنيف العام للعلوم،... لم تعرف اللسانيات تقدماً واسعاً لتدخل الاختصاصات وحسب، بل جدّدت حتى مفاهيمها الخاصة بالممارسة العلمية للبحث، فالمثالية الفردية والعزلة لرجل العلم هُجرتا بشكل نظامي، وهكذا فتطبيق الرياضيات لم يتوقف عن كسب الميدان، والآلات الشكلية والرياضية انسجمتا بامتياز مع عرض علاقات داخل نظامي، يضاف إلى هذا أن بحث مقدمات منطقية Prémisses، كالقضايا المسلّم بها Axiomes، والفرضيات الأولى

Postulats، والافتراضات، ونظام التعريفات (كما هو الحال عند هلمسليف) للبحث المُميّز للسانيات كعلم لنظام (ولمنهج)، يمكن أن يقود إلى نتائج مفيدة لفروع أخرى⁽¹³⁾.

والنظام اللساني معبر عنه كاجتماع (سوسور)، أو كشيء مستبطن أي معبر عنه بنشاط نفسي Intériorisé من قبل المستعمل للغة (شومسكي)، ويشكل الموضوع الأولي للبحث اللساني، وهذه الفكرة المركزية التي سمحت للسانيات بأن تصبح علماً للنظام، أعطت بالإضافة إلى ذلك، البحث اللساني المعاصر نقطة الانطلاق من أجل تحليل خصوصياتها الأساس، لأنه من أحد المساعي الأولى للسانيات كعلم منهجي أن تزود صاحبها بمعطيات ملموسة على الطبيعة وكنه الذات وتعقيد الأنظمة داخل اللسانيات.

بيان عن النظام اللساني في مستوى النص⁽¹⁴⁾

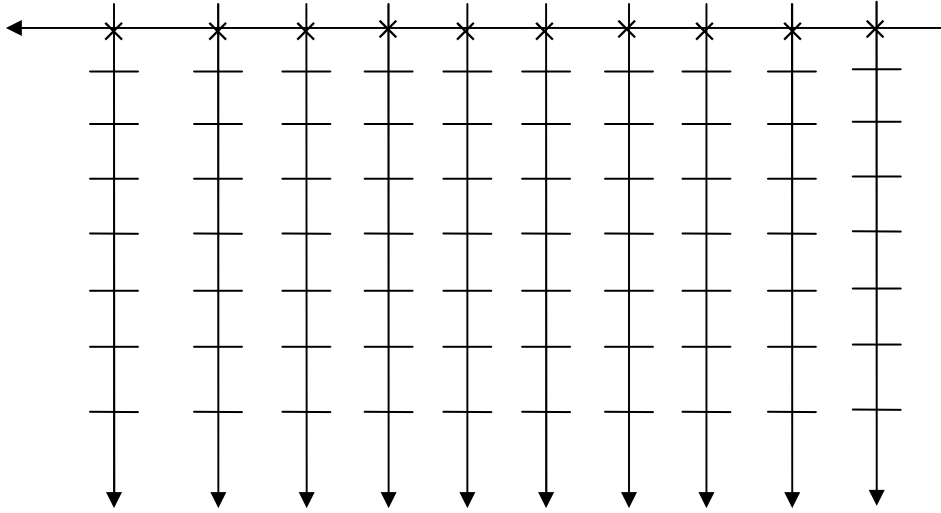
بيان عن النظام اللساني في مستوى النص ⁽¹⁴⁾	
علامات لسانية معقدة	نص Composée مركبة جمل Simples بسيطة إنشاءات من عدة أجزاء Constructions من جزئين متعددة المورفيمات Polymorphématique كلمات مزدوج المورفيمات Bimorphématiques
علامات لسانية بسيطة	أحادي المورفيمات Mono morphématiques مورفيمات حرة (بلومفيد) مورفيمات مقيد (بلومفيد) Morphèmeslies
عناصر مكونة للعلامة	فونيمات صور Figures سمات مُميّزة (جاكسون، هال، شومسكي)

رفع درجات الثبوت للاستقرار والارتباط

رفع درجات التعقيد والتوسع والتكامل

النظام النحوي داخل النص

لر تعد اللسانيات الحالية، ومنذ مدة تشك أدنى شك، في أن المرسلّة أو الميساج التي ترسل من متكلم وفق طابع خطّي أفقي تفترض سلسلة متوالية من الاختيارات في كل نقطة قابلة لأن تُعزل من الجملة أو الملفوظ، بين ما يقال وما يمكن أن يقال، فالمحور العمودي أو محور الاختيارات أو الإبدال يكون المجرود لكل الوحدات التي تحتل أو تقبل تأدية الوظيفة نفسها في السياق ذاته، بمعنى أن هناك تضامنا كليا ما بين المحورين الوهميين في كل نقطة تقاطع ممكن بين الوحدات، بحيث يمثّل الأفقي القيود الانتقائية، والعمودي هُرد الانتقاءات الممكنة⁽¹⁵⁾:



والدور الذي تقوم به العناصر اللسانية على المحور التركيبي يكمن في كونه يضمن نحوية La grammaticalité الملفوظ، مثال ذلك أننا لا نستطيع أن نضع أي عنصر تخصيص أو محدّد كان أمام أي اسم، أو أي اسم كان أمام أي فعل، فنحن إذا قرأنا بيتاً⁽¹⁶⁾:

إِلْمًا سَلَمَى عَنْكَمَا إِنْ عَرَضْتَمَا وَقَوْلَا لَهَا عَوْجِي عَلَى مِنْ تَخَلَّفُوا

للاحظنا، كيف أن المتكلم ما كان له أن يضع محدّدا وظيفيا غير الباء المختصة سانتكسيا بالدخول على الأسماء لإلصاق الفعل بالمفعول به، لأن سليقته النحوية لم تسمح له بالقول مثلا: "إِلْمًا سَلَمَى" لأن العرب لا تقول إلا اللَّهُمَّ بالشَّيْءِ (لَمْ يَمْ بِهَمْ أَتَاهُمْ فَنَزَلَ بِهِمْ، اللَّهُمَّ بِالشَّيْءِ: عرفه،...)، ولأن الفعل الذي لا يتعدّى، فلك أن تعدّيه بالهمز أو التضعيف أو الباء، وهي ليست هنا عنصرا "زائدا"، كقوله تعالى: (وَاللَّهُ بِكُمُ هَادِيًا وَصِيرًا)، أو دالّا على وظائف دلالية أخرى، كالسببية، والظرفية، والتبعية.

وما كان له أن يضع اسماً غير اسم "سلمى" بعد حرف الباء، فهو لم يكن متخرجاً من أن يذكر نساء بأعينهن في شعره دون حرج ولا ترميز، فهو يلحّ التماساً من صاحبيه الحقيقيين أو الوهميين إذا ما عرضا أي وصلا إلى سلمى أن يزوراها ويطيّفا بها قائلين لها "عوجي" أي اعطفي وقفي على الذين تخلفوا عنك"، وما كان له إلا أن يلحق كاف الخطاب بالمونيم الوظيفي "عن" دون هاء الغائب مثلا، أو يُسَمِّعَ مكانه مونيم وظيفي لا يقوم مقامه ما دام أن حروف الجر في العربية كثيراً ما يلعب بعضها دور وظيفة بعض، ووظيفتها هنا المجاوزة حسّاً، لأن الشاعر لا يزال بصدد ذكر ديار سلمى وربعها، ولعلنا لا نختلف في تركيبه "إن عرضتما" الذي حذف فيه جواب الشرط المتقدّم أو لاكتنافه ما يدل عليه، ولأن فعل الشرط (عرضتما) ماضٍ، وفي مثل هاتين الحالتين يُحذف الجواب

في جميع الجمل الشرطية المماثلة، لأن فعل الأمر "أَمَّا" من أَمَّا يُلَمَّ إِمَامًا يتضمن معنى شرط جازم محذوف مفهوم من السياق (إن تُلَمَّا بسَلِّهِي بَلَّغَاها) ونحن نعامل هذا التحليل هنا بقاعدة جزم طلب الأمر، لوجود جملة الشرط متأخرة عن جوابها، وإلا فإنه يجوز جزم جواب الأمر الطلبي ورفعها... وما كان الشطر الثاني إلا أن يبدأ بالواو عطفاً ما بعدها على ما قبلها، لأن ما تقدمها جملة إنشائية، ولا يمكن عطف جملة خبرية على إنشائية أو العكس،...

اللغة كمنظومة قائمة بذاتها ينبغي للدارس أن يميز بين السلسلة أو الكمية المتداعية فيها بالغياب، وهي الوحدات التي تتوفر عليها ذاكرتنا، وهذا ما يشكل المحور العمودي، والسلسلة الحاضرة أمامنا في تركيب أو جملة أو نص، وهذا ما يشكل المحور الأفقي "محور التوافقات يمثل سلسلة من التعارضات بين وحدات متغيرة ذات قيمة ووظيفة، لكنها منسجمة فيما بينها، وهذه الوحدات تكون في علاقة حضور (حسب دي سوسور) يعني أنها حاضرة بالفعل في متابعتها، في حين أن محور الانتقاءات يمثل سلسلة من التقابلات بين وحدات من نفس الوضع مستبعدة نفسها بالتبادل، وهذه العلاقة العمودية تسمى متداعية بالغياب"⁽¹⁷⁾.

ومن المورفييمات النحوية ما يكون حرّاً مثل عناصر النصب أو الجزم أو... ومنها ما لا يكون كذلك كاللواحق والسوابق في الأفعال والأسماء، أو اللواحق من حروف الجر أو الحروف المشبهة بالفعل،... وأما المورفييمات المعجمية، فتكون حرة في كل مرة تتزامن فيه مع كلمات ذات أصول جذرية، وانطلاقاً من مخزون من المورفييمات الجاهزة على أن تأخذ بعين الاعتبار قواعد التركيب المسموح بها في كل لسان، فإنه يمكن لنا أن نصنع ما نشاء من كلمات، وأن نعيّن لها معنى، ولكن قصورنا وعجزنا عن الإحاطة بما هو متوفر في لغتنا

يفوقنا تحديًا، لا يجعلاننا نفكر إلا نادرًا في مثل هذه الصناعة اللغوية، وفي كلمات تقنية محدودة جدا.

ذلك أننا ربما نسينا أنفسنا ظنًا أو اعتقادًا منا بأن الأشياء التي نعيشها ونعيشها تحمل أسماء حقيقية، إلى درجة أننا كثيرا ما نردد "نسّم الأشياء بأسمائها" أو "نسّم القط قطًا"، ومن هنا جاء انتقاد النظرية السلوكية الأمريكية القائمة على حافز-جواب، لأن الـ"جواب" على كلمة ليس الجواب على الشيء، وأبسط دليل على ذلك أن كلمة "كلب" لا ⁽¹⁷⁾تُخَصُّ، وأننا نأكل كلمة "تفاحة" ⁽¹⁸⁾، بمعنى أن الشيء لا يشار إليه عبر حقيقته الفيزيائية، ولا بخصوصياته التي يمتلكها، ولا انتهائه إلى صنف معين من الأشياء... والنشاط اللساني ماهو إلا نشاط رمزي فاللسان يُسَمَّى ⁽¹⁸⁾م للإفصاح عن الفكر الذي يتلفظ بوضوح تصورات لا معالمر أو سمات مطبقة على الأشياء ⁽¹⁹⁾.

وعلى أي حال، إن التنظيم النحوي هو بذاته يحمل، ومن خلال نظم كلماته، معنى بمعزل عن الكلمات، فهو يجتذب معناه من البنية النحوية، وليس فقط من الصوت، والفكرة الشائعة بأن علم اللغة يدرس اللغة، ويهمل الكلام فكرة تُطلق بلا شعور، لأن اللغة لا تقوم لها قائمة بدون كلام، بل يمكن القول إن كل كلام لغة وليس كل لغة كلامًا، وإلا فماذا نصنع بغمغمات صوتية كتغمغم فرس عنتر؟

ولعل أحد اللغويين المحدثين لم يبالغ كثيرًا، لما أشار إلى أن النحوية ساحل من المستحيلات، حيث كلما انتهى الممكن يبدأ اللاممكن ⁽²⁰⁾، ومن الناحية النظرية أن القواعد التي نستعملها والمتمثلة في كفاءتنا التي بحوزتنا، وليس في أدائنا بالمفهوم الشومسكي، لا تولد أو تُنتج إلا ما يقال أو ما سبق أن قيل، أي ماهو متفق عليه سلفًا، مستبعدة ما لم يسبق له أن قيل، ولعل أبا القاسم

عبد الرحمان (الزجاجي 337هـ) القائل: "إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق"⁽²¹⁾، أدرك الكفاءة النحوية وكيفية توظيفها قبل وقته الذي نحن الآن نتداول فيه.

ومثلما قسم الزجاجي هذه العلل التي سبق للخليل أن أشار إليها بذلك غريب، إلى تعليمية، وقياسية، وجدلية، فإن المحدثين يقرّون بأن الحدود بين ما قيل وما لم يُقُلْ، ليست جلية ذاهبين إلى أن "الممكن يذوب في المستحيل، بحيث إن النحوية مسألة درجة، مما يطرح مشكل المعيارية، والمتكلم بلغة الأم، والمستعمل كفاءته، هو الذي يقرّر أن هذه جملة نحوية، وأخرى غير نحوية مستنداً ضمناً إلى المعيار La norme، بيد أن هذا المعيار غير المؤثر فيه من عوامل اجتماعية، ألا يتركز جزئياً على حدسيات معيارية نموذجية مثل المدرسة؟...

كل واحد له الحق في خلق عالم من المعنى أو اللامعنى، وخرق القواعد السانتكسية والدلالية، هو بالضبط من يعطي ميلاداً للشعر، أي خروجاً عن المؤلف بالنسبة لاستواء ثقافي واجتماعي، وأما الاستعداد لخرق القواعد، فبقدر ما يعترى القواعد، ينطبق على القواعد نفسها، لا شيء يمنع من الحديث عن أفكار خضراء أرقّة Insomniaques تنام بحقن Furieusement"⁽²²⁾.

وقبل هذا المثال الشومسكي، قال الشاعر جرير:

لَئِنْ أَهْمُومٌ، لَئِنْ غَيْرُهُمْ وَأَخُو الْأَهْمُومِ يَرُومُ كُلُّهُمْ أَم

وبعده، قال المتنبي:

لَئِنْ أَتَيْتُ كَأَنَّ بِهِ حَيَاءٌ فَلَا يَهْدِي زُورُ الْإِنِّ فِي الْإِسْلَامِ

وهذان المثالان وسواهما لا يراد أن يُسَوَّى بينهما وبين ما أراده شومسكي الذي ضرب هذا المثال لما هو سليم سانتكسيا وفاسد دلاليًا، وقبله سيويه بقرون، ولكن إسناد الفعل إلى المعاني كثير في تراثنا اللساني العربي، بشكل تشترك فيه البلاغة والنحو وعلم الدلالة وعناصر أخرى.

وما يمكن أن نسلّم به أنه لا توجد لغة لا ترخص للصور أن تتنوع تنوعًا لا نهائيًا، وبأسرع مما نتصور، ولكن لا أحسب أن لغة مصونة تملك أنظمة نحوية تاريخية طبعت في متكلميهما السليقين طبعًا نهائيًا، تسمح لقواعدها أن تتغير أو تتحول أو تنحو منحى آخر غير المنحى الذي عُمِّتْ هكذا عليه، فالخنساء التي شبهت أخاها صخرًا في جوده  ضيفيه بجبل موقدة فوق فُنته نار يهتدي السراة بها ليلاً:

وإن صخرًا لتأتم الهداة به كأنه  في أسه نار

لا تمنع معبراً أن ينتج صورة أو صوراً لا نهائية لها، بل إذا صارت صورة مثلاً تعاطاها الناس، ومما جاء مثيلاً لهذا قوله تعالى:  الجوار المنهات في   ⁽²³⁾، وقوله أيضاً:   ⁽²⁴⁾، وما الجواري هنا إلا جمع جارية، وهي السفينة، وإنما أراد القرآن الكريم أن يقرب إلى العرب ما تعودوا التواصل به، وفق أمثالهم، وحكمهم، وثقافتهم الاجتماعية، وطرائق خطابهم مساعدة لهم على الفهم، مصداقاً لقوله تعالى:               ⁽²⁵⁾.

إن نحو لسان ماهو إلا مجموع الإمكانيات التي تسمح لنا بتنظيم الجمل، وتعيين وظيفة لكل كلمة، وبيان العلاقات المقامة بين الكلمات، ولذلك يشير القدماء والمحدثون علناً بأن النحو أو السانتكس النظام الذي يرأس الجملة، وما

عداه من عناصر لسانية ليس عالة عليه، ولكن النظم درجات، فحين تقول
الخنساء:

وإن صخرًا لمقدام  ركبوا وإن صخرًا إذا  ساعوا لعقار

يحتاج تحليل قولها نحوياً إلى صفحات، ولكن ما نريد أن نشير إليه هنا أن السمات البلاغية سمات انتهازية على حساب العناصر النحوية، فالنظام النحوي مهّد لها السبيل تمهيداً ذلولاً، فما كان للبلاغي أن يدرك أسلوب الخبر الإنكاري في الشطرين، لولا وجود مؤكّدين اثنين في ثلاثة أساليب: إن ولام التوكيد مرتان، وتكرير "صخر" في الجملتين الخبريتين اللتين خرجتا بلاغياً عن غرضيهما اللذين هما التبليغ قبل كل شيء،  ينظر إلى عطف الجملة الثانية بالواو، والشاعرة لم تستعمل الواو دون سائر أحرف العطف عبثاً، بل لغرض لا يدركه إلا من رزق حظاً من الذوق البعيد، فهي أرادت بوظيفته النحوية مطلق الجمع، فشتان بين هذا الوصل ومطلع امرئ القيس:

 فإفككك من ذك  ي  يب  نزل بسقط اللّوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها  نسجها من جنوب وشمأل

ولذا، فيمكن القول إن النظام النحوي في مستوى جملة أو نص نظام لساني تعيدي أولى بخطاب متتابع أفقياً، بينما النظام البلاغي نظام ما فوق لساني، حتى وإن خضع للتعديد، وهو ليس مما يمكن أن يقال فيه إنه أفقي أو عمودي، لأنه مستوى لا تقوم له قائمة بوحدات لغوية دون ارتكازه سلفاً على عناصر نحوية، فهو يوهمننا، وكأنه مستوى أو علم قائم بذاته، وما هذا إلا تسامح منا أو لا مبالاة بطبيعة الأشياء التي تنحو باستمرار نحو التفكك والتجزؤ والنفور من التسلط،

بل لو كان المستوى البلاغي في أهمية المستوى النحوي لكانت له شرعية الأسبقية في علم اللسان التاريخي.

السمات المميزة للنظام النحوي

وأما تنظيم الكلمات في تراكيب قد تقصر، وقد تطول، فإنه يشكل السمات المميّزة لأي سانتكس، والدور الذي تنهض به هذه الأخيرة تتفاوت أهميته تبعاً لطبيعة اللغة أهى معربة، حيث إعرابها يستخدم فيها لبيان العلاقات، ولذلك نجد ابن فارس يمدح الإعراب: "من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العربُ الإعرابُ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من صدر، ولا نعت من تأكيد"⁽²⁶⁾، ولكن ابن فارس لا يلبث أن يُعقب على نفسه إحالة إلى بعض أصحابه بأن الإعراب قد يكون في غير الخبر أيضاً، بدليل عمله أو دخوله على الكلمات، وهو ليس من باب الخبر، كقولك: أزيد عندك؟ أزيداً هرباً؟ أو هي تحليلية أي خالية من الإعراب، وما من شك في أن اللغة التي تتضمن الإعراب أكثر مرونة وطبيعة من تلك التي لا تملكه، واللغات التي فقدت الظواهر الإعرابية لم تؤل نحو التطور المزعوم، بقدر ما انحدرت إلى انحطاط لساني بدائي أي زاغت عن أوجها رغبة منها في العودة إلى أصلها، وهذا أشبه بعودة لغة فصحي إلى لهجة عامية.

ونحن في بداية الألفية الثالثة، لم يعد مسموحاً لنا فكرياً ومنطقياً أن نقول مثلاً: "الفاعل يدل على الشخص أو الكائن الذي قام بالفعل"، ولكن النظام اللساني بعامة، والنظام النحوي بخاصة، أفادا كثيراً من المعطيات التي ينهجها السانتكس المسمى اليوم نحواً تقليدياً، حيث فشلت البنيوية في إزاحته، لأنها

أخفقت في تقديم البديل لتعويضه، ولما جاءت القواعد التوليدية أعادت الاعتبار لهذا السانتكس، وأفادت منه في طروحاتها الجديدة.

كما عاد من الصعب فصل المورفولوجيا عن السانتكس، وهذا لعمري ما انطلقت منه اللسانيات العربية الأولى، لأن مورفيم الضمير المتصل (هـ) اختير ضد (ها)، والضمير المنفصل (أنا) اختير ضد ضمائر أخرى بسبب ما تقتضيه الوظائف النحوية، وحين تقول: الطائر يغرد، فإن الفعل يعرّف مورفولوجياً، بانتمائه إلى أحد أقسام الخطاب، وسانتكسياً لما له من وظيفة إسنادية.

والصعوبة الموجودة لتمييز السانتكس عن المورفولوجيا تمييزاً واضحاً لا تحجب مع ذلك هذين التوجيهين، أي اعتبار كلمات مقتبسة أو مأخوذة بمعزل عن علاقتها في الجملة (المورفولوجيا) والدراسة لتوافقات أو تنسيقات هذه الكلمات في الجملة (سانتكس)، ومن هنا يطرح سؤال: ماهي الأفضلية أو الأولوية التي تعطى للسانيات؟ للمورفولوجيا أم للسانتكس؟ ولنصل إلى نظرية لغوية، فبأي نظرية نبدأ؟ بنظرية الجملة أم بنظرية الكلمة؟

ممن أجابوا على السؤال المطروح اللساني الفرنسي غيوم GUILLAUME الذي أوضح أن بنية الجملة يبدو أنها مشروطة ومرهونة ببنية الكلمة "معنى ذلك أن السانتكس الغيومية GUILLOUMIENNE ترتكز على الكلمة، ولهذا السبب، فإن لسانيات غيوم تعطى مكانة معتبرة للمورفولوجيا، لأنه إذا كان البناء الفع للجملة ينتمي إلى الخطاب، فإن العلل التي تسمح وتُدير هذا البناء توجد في اللسان، وذلك يعني أنه، لكي نفهم الوظيفة لكلمة، فيجب، وحتى قبل تحليل بنية الجملة التي توجد فيها، أن نُميّز أولاً البنية لهذه الكلمة نظراً إلى أن فهمنا لطبيعة العلاقة السانتكسية تابع SOBORDONNEE لفهم الطبيعة للكلمات Des Termes التي تدخل فعلاً في هذه العلاقة"⁽²⁷⁾.

وبالنسبة لهذا اللساني، ليست دراسة المدلول لكلمة ممكنة وحسب بل تُعدّ عنده من الأولويات، لأنه يعتبر أن العلامة في خدمة المدلول، وأما الكلمات التي تكوّن الجملة، فإنها تمثل الجوهر المشترك الذي يعطي قاموسه الشكل، وقواعده النحوية تعطي التقنيات أو التغيرات المحتملة التي تتركب في تنسيق جديد بصورة دائمة، لكن هذا التنسيق المقرّر فقط خلال عملية الكلام تابع للقوانين التي تنتمي إلى اللسان، وهكذا، فإن الجملة بوصفها إنشاء للكلام والتابعة للكلمة ليست إلا إنشاء أو بناء للسان، ومعنى هذا أن بالنسبة لغيوم، أن البناء السانتكسي الأساس هو البنية ذاتها للكلمة⁽²⁸⁾.

النظام النحوي ودلالة العلامة

يستنتج مما سبقت الإشارة إليه أن اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة الإنسانية الصوتية كما تتماثل أو تتحقق بوساطة لسان، أما أدواتها المتوصل بها فلا تخرج عن كونها نظاما من العلامات المتميز بعضها عن بعض برؤسها ويُنظّمها نظام من القواعد المنتظمة انتظاماً سطحياً متبايناً بين كل لغة وأخرى للدلالة على مداليل كونية مشتركة، بل حتى على مستوى لغة واحدة لا تنتظم القواعد سطحياً لتشير إلى شيء بعينه.

ومما شاع في اللسانيات الحديثة أن لغتنا نظام أو نظام أنظمة من علامات مكوّنة من دال ومدلول، وإذا مسّ أحدهما تأثر آخرهما، مشبّهين هذه الوضعية بورقة، إذ مُرّق وجهها السطحي، مُرّق سقفها التحتي، وأعتقد أنه آن الأوان، لأنّ نُقلع عن هذه الفكرة الديسوسورية التي آتت أكلها زهاء قرن من الزمن، ونعمل على مراجعة كثير من القضايا اللسانية التي أصبحت لدينا نحن المستهلكين كأنها حقائق مسلّم بها، لا يكاد الباطل يأتي من بين يديها ولا من خلفها.

إن الغربيين لا يجروون جرأة مقدمة على التعمق في نقد دي سوسور الذي يعتبر عندهم حتى الآن نبياً في العلوم الإنسانية، لعاملين اثنين بارزين: أولهما ذلك الفراغ الملحوظ الذي كان سائداً في اللسانيات الغربية، وثانيهما أن أي دارس لساني أضحى لا ينطلق عادة إلا من التراث اللساني العملاق لدي سوسور.

لسنا هنا أمام إثارة موضوع خارجي عما نحن فيه، ولكن ما نريد أن نفصح عنه، أن النسيج النحوي، كما سُمّي في أبيات الهجائية، نسيج بنيوي من نوع خاص، وعنصر من عناصر البنية اللسانية ككل، تبعاً لطبيعة التراكيب التي تتوارد وترى دون أن تتكرر بعينها:

هَجَبْتُ لِهَرَقٍ بَلِيلٌ هَلْ	يُضِيءُ سَنَاهُ بِأَعْلَى الْجَبَلِ
أَتَانِي حَدِيثٌ فَكَذَّبْتُهُ	وَأَمْرٌ عَوَّعٌ مِنْهُ الْقَلْبُ
هَنْلِي أَسَدِي هَهَا	أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ هَلْ
فَأَيُّ رَبِّهَةٌ عَنْ رَبِّهِمْ؟	وَأَيُّ السَّكُونِ وَأَيُّ الْهَوْلِ
أَلَا يَحْضُرُونَ لَهَيِّ هَاهِبِهِ	كَمَا يَحْضُرُونَ إِذَا مَا هَلْ كُلُّ!

ما من تركيب اسمي أو فاع أو سواهما ورد في هذا النص إلا وهو منتظم انتظاماً مشاراً به إلى علامة لسانية بعينها، أي القواعد هي التي تنتظم العلامات اللسانية، وليس العكس، ولكنها لا تنظمها إلا في إطار ما تواضعت عليه الجماعة، صحيح لا أحد يمنعك من أن تردّد وتستعمل ما ورد في هذا النص أو غيره من علامات لسانية، ولكن لا أحد يفكر في أن نظمك يكون نظماً طبق الأصل لنظوم غيرك، لأن العلامات اللسانية تتآزر تآزراً ذاتياً يجعلها لا تسمح

لأكثر من بنية لسانية، وتكرارها إلى مالا نهاية وارد لكن في بنيات متوالية وغير متشابهة، وإلا وجب الاكتفاء بترداد البنية الأصل، وبمتكلم واحد في لغة واحدة.

ليست القواعد ملكاً للغة التي يمارسها أصحابها، به هي ملك مشترك لفائدة بنياتها اللسانية، بل قد يذهب الأمر بنا إلى أبعد من ذلك إذا ادّعينا أن العناصر اللسانية الوظيفية ذاتها ليست ملكاً لنفسها، لننظر إلى حرف الجرّ (اللام) كيف ورد مرتين:

- لبرق بليل أهلك.

- هتلى بني أهدى بها.

وإلى حرف الباء أيضاً:

- بليل أهلك.

- بأعلى الجبل.

والحرفان الوظيفيان كلاهما تابع لا متبوع، ومثلها سائر العناصر الوظيفية من حروف، وأفعال، ومشتقات، وروابط،...

وقد يتراءى لنا لأول وهلة أن المتبوعات تتواتر تواتراً متشابهاً، وإذا ما أئيننا إلا أن نصير على ذلك انسياقاً مع ما تمدنا به الظواهر السانتكسية والمورفولوجية والصوتية، فإن الوقائع اللسانية ترشدنا إلى أن المتبوعات المسماة معمولات في النحو القديم لا تتواتر إطلاقاً تواتراً متشابهاً، حتى لو تعلّق الأمر بوحدة لسانية واحدة، لأن السياق والخطاب والحدث الذي يجمع أو يقتضي متبوعاً بعينه في بنية لسانية متباينة تبايناً لا يتفق إلا مع مجموعه، فكلمة "البرق" متبوعة وتابعة في آن، متبوعة لعنصرها الجار، ولكنها تابعة للسياق الخاص الذي

وردت فيه، فنحن لا نعرف شخصاً قتل أبوه ثم أنشأ يذكر ما ذكره هذا المتكلم، وبهذا النسج المترابط سانتكسياً والمتداعي دلاليًا، كل شيء مرتبط ببعضه في البيت الأول ارتباطاً سطحياً وتحتياً ودلاليًا وانزياحاً، فالانتظام السطحي يبرزه الترابط السانتكسي المتتالي والقائم سابقه على لاحقه فالبرق ألمع ما يكون ليلاً، وأكثر سماع تصويت رعدة يكون ليلاً لا نهاراً، وانعكاس ضوئه في قمة جبل أشد انقشاعاً وأبصر رؤية مما لو كان سناه في سهل أو منخفض، والخرق يتمثل في أن الإشارة إلى البرق إشارة إلى الملك المغتال تهويلاً وتعظيماً وتعجباً، لأن المغتال كان لقومه بمثابة هذا البرق الساطع من أعدائهم والرعد المرتفع حماية لهم من أعدائهم، وتاج ملكه مضيء سناه على رأسه كإضاءة سنا البرق في أعلى جبل، وما عجب المتكلم مما حدث إلا كعجبه لإمكان أن يلحق قوي أو ضعيف، إنس أو جن ضرراً بالبرق اللامع، فكيف وقد حدث ذلك فعلاً لأبيه؟ ولذلك فإن المنفعل لم يصدق ما سمع:

أتاني حديث فكذبته وأمر تزعزع منه القل

لأن ما سمعه إذا كان حقيقة تنزل من حدوث أمره أعالي الجبال المحيطة ببني أسد... فهذه خروقات دلالية نتجت عن نسوج سانتكسية وبلاغية، وعلامات لغوية، وإشارات سيميائية.

النظام النحوي نسيج بنيوي شامل

ونحن نفكر في علاج هذا الموضوع خطر لنا إشكال تعلق بوسمه "النظام النحوي..." بدلاً من البنية النحوية... مثلاً، والواقع أن وسمه بذلك نابع من اقتناع، بأن النظام النحوي الذي نقصد به هنا النسيج للأدوات النحوية التي تستعمل في خطاب، لا يشكل إلا عنصراً أو بضعة عناصر من مستوى النص،

وفي الوقت نفسه لا يمكن لهذا النظام أن ينوب عن أنظمة لسانية أخرى تصحبه، من باب استحالة حلول نظام محل نظام، إذ اللسانيون حتى الآن يقرّون باستحالة فصل النظام الصرفي عن النحوي فصلاً حقيقياً، كقول أنطوان ماييه: "فعندما نميز بين علم الصيغ وعلم النظم جاعلين موضوع أحدهما صيغ الألفاظ، وموضوع الآخر بناء الجمل، يكون تمييزنا مصطنعاً لا يمكن أن نتابعه في التفاصيل، ولكم من مرة يميزون فيها بين علم الصيغ MORPHOLOGIE باعتبار العلم الذي يدرس بناء الصيغ النحوية، وعلم النظم Syntaxe باعتباره ذلك الذي يتناول وظيفة تلك الصيغ، وهذا تمييز أحق، ثم إن ما يعتبر في لغة ما داخلاً في علم الصيغ كثيراً ما يكون في لغة أخرى من موضوعات علم النظم"⁽²⁹⁾.

النظام النحوي بين لغة معربة وغير معربة

من ذلك أن وظيفة الإعراب في اللغة العربية عند قولنا "يجب أن أسافر" هي نفس الوظيفة التي يؤديها ترتيب الكلمات في اللغة الفرنسية "Il faut que je voyage"، بل لساني كدي سوسر، يذهب إلى أن ليس للصرف لسانياً غرض حقيقي مستقل، ومن ثم لا يمكنه تشكيل علم متميز عنه⁽³⁰⁾، ومن السابق لأوانه القول إن اللغات التي فقدت إعرابها آلت إلى انحطاط، وأن تلك التي لم تعرفه إطلاقاً ستضطر إليه يوماً ما، ولكن اللغات المعربة أكثر ديناميكية، وأسهل مناورة بفضل قابلية التناوب الإعلامي أحياناً من نظيراتها التي تعدم الإعراب:

- ليس البرُّ أن تولُّوا وجوهكم / ليس البرُّ أن تولُّوا وجوهكم.
- هؤلاء بناقي هنَّ أطهرُ لكم / هؤلاء بناقي هنَّ أطهرُ لكم.
- ومن يك ذا فضلٍ فيبخلُ بفضله على قومه يسلبُ عنه ويُذلُّهم

فلولا مراعاتنا لسلامة العروض، لما كان مانعاً أن نقرأ "فيخل" بنصب اللام بالفاء الدالة في كل حالة مثل هذه على السببية، ولما كان حائلاً دوننا من أن نقرأ "يُنْهَم" نصبا على إضمار أن وجوباً على أن تكون الواو واو المعية، أو جزماً بالعطف على جواب الشرط (يُستغفِر)، أو رفعاً للفعل (يذم) على تقدير استئناف الكلام وابتدائه، فهل النظام النحوي في اللغات غير المعربة تحوي هذه السعة والليونة والاختيارات أمام المتكلم والمبدع؟ ولذا فإن الطاقة المخزونة المسماة Compétence عند شومسكي، لدى المنتسب للغة معربة أو فر دائماً من الطاقة المستخدمة المسماة Performance عند شومسكي أيضاً بالنسبة لمنتسب إلى لغة غير معربة، والنظام النحوي الذي يعطيه أكثر من اختيار نظام، بلغ ذروة لسانية سامقة، ونظام يوجّه من يتبنّاه إلى مجموعة من الإمكانيات الداخلية المتصلة اتصالاً وثيقاً بعلمه وخصوصياته، وفي الوقت نفسه، لا يمتنع من أن يتفاعل مع علل وخصوصيات خارجية مرتبطة بلغات أخرى تختلف عنه أنظمة وسلالات، علماً بأن دافيد كوهين David Cohen فسّر الطاقة المخزونة بأنها الشيء الفطري عند كل إنسان بينما فسّر الطاقة المستخدمة بأنها استغلال للإنسان لهذا الشيء⁽³¹⁾.

ولم لا نقول، إن النظام النحوي هو الذي يصون البنية النحوية من أن تتكرّر على نفس النسق في أصواتها ووحداتها وعوامل صيغها، وهذه العناصر الثلاثة هي عناصر النحو بمعناه المعروف، إذ لا توجد صيغة نحوية مجردة من هذه العناصر الثلاثة مجتمعة إلا في الخيال، واللفظة المفردة، وعامل الصيغة Le Morphème. ليس دائماً منفصلين في الخطاب، فاللغات المعربة، ومنها العربية، تكون فيها اللفظة وكامل الصيغة، متحدين اتحاداً وثيقاً بحيث يكونان كلاً لا يتجزأ إلا بالتحليل، فمثلاً في اللاتينية Morspatris "بالعربية موت الأب" أو:

"Mors fabri" موت الحداد"، "نجد في Patris "الأب" وفي Fabri "الحداد" عناصر تدل على معنى الأب ومعنى الحداد، ومعها عناصر أخرى تدل على علاقة التبعية القائمة بين "الأب" و"الحداد" وبين "الموت" وهيئة عامل الصيغة تتوقف على اللفظة المفردة إلى حد ما، ففي المثل اللاتيني السابق نجد أن هذا العامل ليس واحداً في Fabripatris، وفي اللغة العربية نجد أن الجر يكون أحيانا بالكسرة وأحياناً بالفتحة أو غيرها⁽³²⁾.

ولسنا في مجال التمييز بين معطيات مصطلحية بعضها لم يتبلور بعد حتى في حد ذاته، فضلاً عن قصورنا في إدراك حقيقته إدراكاً مانعاً، وخاصة النظام، العنصر، البنية، المستوى، الدلالة النحوية الشائكة،... ولكن هذا لا ينهض لنا مبرراً شبه مقنع لنا ولغيرنا، لإعطاء انطباع بالهروب من الإقرار، بأنه من الصعوبة بمكان أن نترك الحبل على الغارب، بالنسبة لما نحن فيه من إشكال.

لقد سبق أن ألمحنا إلى معنى النظام النحوي بأنه بكل بساطة ذلك النسيج البنيوي المستعمل في خطاب، ولكنه لا يشكل إلا عنصراً أو عناصر من البنية الكلية للنص، إذ لا يمكن لبنية إلا أن تتكوّن من أجزاء، حتى يمكن تحليلها أو تفكيكها إلى مستويات كلما رغبت قراءة في ذلك، ولكن النظام لا يتفكك، وإلا تفكك النص بكامله وفسد، ولولا هذا النظام بالنسبة لمستواه أو بنيته، لتغير النص بتغير متلقيه، وتعدّد بتعدد قراءاته، ولئن تعدّد النظام النحوي أحياناً داخل النص ليحتمل أكثر من وجه، كما نجد في القراءات القرآنية، فإن النص ثابت ولا يتأثر مدلوله بتعدد نظامه النحوي الذي هو كائن من مكوناته.

مراجع البحث :

- (1)- يراجع: Les voix du langage, P : 105-109, BORDAS, Paris 1982.
- (2)- في عالم النص والقراءة، ص: 9، عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 2007.
- (3)- نفسه، ص: 9.
- 4)- Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, P : 375, O. Ducrot, TODOROV, Editions du Seuil 1972.
- 5)- Les voix du langage, P : 105.
- (6)- نفسه، ص: 105.
- 7)- Linguistique et poétique, P : 57, Librairie LAROUSSE 1973.
- (8)- الموازنة بين اللهجات العربية الفصحى (دراسة لسانية المدونة والتركيب)، ص: 5-7، عبد الجليل مرتاض، دار الغرب (وهران) 2002.
- (9)- يراجع في عالم النص والقراءة، ص: 8-9.
- (10)- يراجع: Dictionnaire de didactique des langues, P : 561, Librairie HACHETTE 1976.
- 11)- Pour lire le Roman, P : 103, Edition A. de BOECK BRUXELLES 1980.
- 12)- Comprendre la linguistique, P : 107 Sous la direction de BERNARD POTTIER, Edition MARABOU, Paris 1975.
- 13)- Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique, P : 45-47, Editions LABOR, Bruxelles.
- (14) - استوحينا هذا الجدول من كتاب: Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique, P : 46.
- 15) - Pour comprendre la linguistique, P : 55, MARINA YAGUELLO, Edition du SEUIL 1981.

- (16)- ديوان امرئ القيس، ص: 324، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط 1964/2.
- (17)- ينظر: Pour comprendre la linguistique, P : 55-58.
- (18)- Comprendre la linguistique, P : 41, sou la direction de BERNARD POTTIER, MARABOUT Université 1975.
- (19)- يراجع: Pour comprendre la linguistique, P : 92.
- (20)- ينظر المرجع السابق، ص: 149.
- (21)- الإيضاح في علل النحو، ص: 64، الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة.
- (22)- Pour comprendre la linguistique, P : 149.
- (23)- سورة الرحمن، الآية: 24.
- (24)- سورة الشورى، الآية: 32.
- (25)- سورة إبراهيم، الآية: 4.
- (26)- الصاحبي في فقه اللغة، ص: 77 أحمد بن فارس، تح: د. مصطفى الشويبي مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت 1963.
- (27)- Initiation à la linguistique, P : 106, CHRISTIAN FAYLON PAUL FABRE, Editions FRNAND NATHAN 1975.
- (28)- نفسه، ص: 107.
- (29)- منهج البحث في اللغة والأدب (النقد المنهجي عند العرب)، ص: 446، أنطوان ماييه، ترجمة: د. محمد مندور، دار نهضة مصر، القاهرة.
- (30)- محاضرات في الألسنية العامة، ص: 164.
- (31)- راجع الموضوعية النبوية (دراسة في شعر السياب)، ص: 21، د. عبد الكريم حسن، المؤسسة الجامعية، بيروت - 1983/1.
- (32)- منهج البحث في اللغة والأدب، ص: 441.

